Egyptian Chemical Industries
KIMA
Subsidiary of Chemical Industries Holding Company
Since 1956

شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
احدي شركات القابضة للصناعات الكيماوية
تأسست ١٩٥٦

السيدة الأستاذة / رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى خطابنا لسيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٩ والمرفق به القوائم المالية للشركة (كيما) عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المشار إليها .

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

محاسب/ فتحى محمود أحمد

تحريرا فى ٢٠٢١/١٢/١٩

ISO 9001
ISO 14001
www.kimaegypt.com
info@kimaegypt.com
المصانع : طريق السد العالي - أسوان +2097 2434508 / 504 +2097 2434505
مكتب القاهرة : ١٢ ش طلعت حرب - القاهرة. +202 25740774 / 645 +202 25771239
مكتب الإسكندرية : ١١ ميدان التحرير - المنشية. +203 4861567 +20 3 4861190

تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية

عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

ورد الشركة علي ما جاء به

الرد علي تقريـــــر
علي القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "
عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/ ٦ /٢٠٢١

تقرير عن القوائم المالية راجعنا القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) - شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام وتعديلاته - والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بإجمالى اصول بنحو ١٢,٦٤٨ مليار جنيه وقائمة الدخل بصافى خساره ١,٤٢٤ مليار جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات	تسجيلـــــــــــة
مسنوليه الأدارة عن القوائم المالية هذه القوائم المالية مسنولية إدارة الشركة فالإدارة مسنولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية،وتتضمن مسنولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابه داخليه ذات صله بإعداد وعرض قوائم ماليه عرضا عادلا وواضحا خالية من أيه تحريفات هامه ومؤثره سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسنولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف. مسنوليه مراقب الحسابات تنحصر مسنوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير الالتزام بالسلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد مناسب بان القوائم المالية خاليه من أية تحريفات هامه ومؤثره . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدله مراجعه بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات	تسجيلـــــــــــة

مراجعه مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشاة . وتشمل عمليه المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفه الاداره وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية . ونري أن أدله المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا علي القوائم المالية.	
أساس الرأى المتحفظ تضمن رصيد الاصول الثابته فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١,٦ مليار جنيه قيمة مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغازالطبيعي"كيما٢" الذى تم استلامه فى ٢٠٢٠/٤/٢٦وتلاحظ انه تم رسملة نحو ١,٩٤مليار جنيه بالمخالفة لمعايير المحاسبة قيمة فوائد وغاز وكهرباء واجور بعض العاملين وغرامات تخزين حيث لا تستوفى شروط الرسمله الوارده بمعايير المحاسبة ارقام (١٠) الاصول الثابتة ، (١٤) تكلفة الاقتراض منها نحو ٩٥٩مليون جنيه مصروفات غاز وكهرباء كان يتعين تحميلها على مقاول المشروع وفقا لشروط التعاقد، وقد تكرر الاشارة الى ذلك بتقاريرنا السابقة ، و تم تشكيل لجنة من قبل الشركة القابضة لفحص هذا الأمر فى ٢٠١٩/٩وحتى تاريخه لم نواف بتقرير تلك اللجنه وقد تبين وجود تضارب فى ردود الشركة (خلال عامى ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) بين احقيتها وعدم احقيتها فى هذا المبلغ . يتعين اجراء التصويب اللازم بتحميل مقاول المشروع " شركة تكنيمونت" بنحو ٩٥٩ مليون جنيه وتحقيق اسباب عدم مطالبتة بحق الشركه منذ اكثر من سنه وموافاتنا بتقرير اللجنة المشار اليه . وتحميل المصروفات بنحو٩١٨ مليون جنيه و باقى المبلغ غير مستوفى الاعتراف به تطبيقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة بشأن عدم تجاوز قيمة الاصل " المشروع " لقيمته الاستردادية . مع دراسة اثر ما تم رسملته على الجدوى الاقتصادية للمشروع .	تم رسملة هذه المبالغ ضمن التكلفة الاستثمارية للمشروع حيث انها تمت قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى للمشروع فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ . فيما يتعلق باستهلاكات الغاز الطبيعى كمادة خام خلال مرحلة تجارب التشغيل بمبلغ (٩٢٩,٩٥٥,٠٦٩,٤٨٠ جنيه مصرى) قام مكتب زكى هاشم(الإستشارى القانونى للشركة) بإصدار رأى قانونى بشأن المبالغ المستحقة لشركة كيما عن استهلاك شركة تكنيمونت للغاز الطبيعي والكهرباء والمياه، والذي تضمن ما يلى:- ١- أن مسئولية تزويد المشروع بمستلزماته من الطاقة والمياه والغاز الطبيعي تقع على عاتق شركة كيما خلال مراحل الإختبارات والتشغيل، وتتحمل كيما بقيمة تلك المرافق. ٢- أن مسئولية تزويد المشروع بمستلزماته من الطاقة والمياه والغاز الطبيعي والمواد البترولية تقع على عاتق شركة تكنيمونت خلال بقية فترات تنفيذ المشروع وحتى بداية مراحل الإختبارات والتشغيل، وتقوم تكنيمونت بسداد قيمة استهلاك هذه المرافق. وبناءا عليه إن قيمة الغاز الطبيعى وباقى المرافق الأخرى (الكهرباء – المياه) المستهلك خلال تجارب التشغيل وكذا خلال تشغيل المشروع تقع على عاتق المالك (كيما) وليس على المقاول.(مرفق الرأى القانونى الصادر من مكتب زكي هاشم بشأن الغاز الطبيعي).

	كما قام الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣٠ بإصدار تقرير متابعة تنفيذ مشروع الأمونيا واليوريا والذى تضمن من ضمن بنوده الرد على إستفسارات البنوك الممولة المرسلة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ وقد أكدت شركة نيكسنت على ما جاء بالرأى القانونى الصادر من مكتب زكى هاشم وشركاه بأن تكاليف الغاز الطبيعى والكهرباء والمياه تقع على عاتق شركة كيما (مرفق تقرير شركة نيكسنت).
تضمنت الاصول الثابته نحو ١١,٥ مليون جنيه قيمة انشاء سور من الكتيبه العسكريه الى بوابة نسر واستكمال سورى الشلال والدواجن وسور غرب بوابة المصانع الرئيسيه و نشير الى مايلى :- تم زيادة قيمة عقد التنفيذ فى حدود ١١٠% بنحو ٥ مليون جنيه دون الرجوع الى الجهة المختصه (لجنة التعويضات) نتيجة التاخرفى التنفيذ منذ ٢٠١٦ ودون اعادة طرح عملية الانشاء تضمنت الاضافات نحو ٣,٤ مليون جنيه اعمال لا تستوفى شروط الاعتراف بالاصل تتمثل فى نقل مخلفات ومعوقات لا تخص الانشاءات المشار اليها تمت موافقة مجلس الاداره عليها فى ٢٠١٩/٩ اى قبل نحو ٥ شهور من تنفيذها ودون اساس لحسابها وتم اعتمادها من قبل فنى اول فى الاداره المدنيه تحت مسمى مدير ادارة الاداره المدنيه دون حصر فعلى. يتعين اجراء التصويبات اللازمه مع تحقيق اسباب الزياده المبالغ فيها ١١٠ % مع احتساب كميات المخلفات والمعوقات وحصرها على غير اساس مع اعتمادها من غير ذنصفه .	تمت موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ علي نسبة الزيادة. تم إحالة الموضوع بالكامل للشؤن القانونية لإستبيان ما إذا كان هناك مخالفة فى الإجراءات من عدمه.
بلغ رصيد الاصول الثابته والتكوين الاستثمارى نحو٩,٣٤٨ مليار جنيه وتلاحظ بشانه مامايلى :- تضمنت الاصول الثابته اصول غير مستغله ومتوقفه منذ سنوات تكلفتها التاريخيه نحو ١٥٩,١٦١ مليون جنيه ،وتتضمن ما يلى "فرن الفيروسيلكون" والذى تبلغ تكلفته نحو ٥٠ مليون جنيه و المتوقف منذ ٢٠١٩/٣/١٥ وقد سبق ان تم رفعه للاصول الثابتة فى ٢٠١٦/٢ وقد تناولت تقاريرنا السابقة ما شاب شراء و تشغيل الفرن من مخالفات طلبنا فيها تحديد المسئوليه عنها . المبنى الفندقي(ملحق استراحة ٢٦ ب) و الذى تم رفعه للأصول الثابتة في شهر ٩ / ٢٠١٨ و التي بلغت تكلفتة نحو ٥,٩٨٣ مليون جنية . الات و معدات بنحو ٢,٣٣١ مليون جنيه متوقفة منذ فترة بعضها يرجع للعام ٢٠١١ . نحو ١,٣٧٣ مليون جنيه عن عملية اعادة ترميم وتاهيل	تم إيقاف الفرن بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٥ نظراً لتدنى أسعار بيع المنتج عن تكلفته وذلك نظرا لوجود اغراق بالسوق المحلي من الفيروسيليكون المستورد(الصين والهند وروسيا) وبعد أن تم تحديد رسوم للإغراق إستقرت الأسعار مما دعى إدارة الشركة إلى البدء فى تأهيل الفرن للتشغيل وجارى الإنتهاء من ذلك خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١. جارى دراسة تعظيم الإستفادة من ملحق إستراحة ٢٦ ب وكذا حصر الآلات والمعدات المتوقفة وبحث أفضل السبل لإستغلالها.

حوض السباحة بنادى كيما الرياضى منذ ٢٢ /٥ / ٢٠١٨. يتعين بحث اسباب عدم الاستفادة من اصول الشركة والعمل على الاستفادة الاقتصادية منها مع مراعاة اضمحلال القيمه الدفتريه لفرن الفيروسيلكون واجراء التسويات اللازمهفى ضوء ذلك.	تم تشغيل حمام السباحة بنادي كيما الرياضي
بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٢٠ مليون جنيه وقد تبين مايلى :- تم تحميل استهلاك شبك البلاتين الذى تم ازالتة من الافران خلال العام المالى بالكامل على المنصرف خلال العام بنحو ٤,٤٢٢ مليون جنيه على الرغم من انه قد سبق تركيبه منذ فترات سابقة دون تحميلها لتكلفة الانتاج فى حينه، فضلا عن عدم قيام الشركة بتقدير ما تم استهلاكه من الشبك الموجود بالافران حتى٣٠ / ٦ / ٢٠٢١ علما بانه لم يتم جرد مخزن البلاتين جردا فعليا حيث تم الأخذ بالأوزان الدفترية . يتعين تقدير معدلات الاستهلاك لشبك البلاتين فى ضوء معدلات الاستخدام الفعلية سنوياً وما يرتبط بها من مشكلات تشغيل و اجراء الجرد الفعلى والمطابقة وإجراء ما قد يلزم من تسويات ومراعاه الاثر على حساب المصروف .	سيتم مراعاة ذلك خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
تبين وجود بعض الاصناف بأرصده المخازن فى ٣٠ /٦ / ٢٠٢١ بكميات دون قيم ، حيث بلغت قيمة اوامر التوريد الخاصة بها نحو ٢,٥ مليون جنيه تم شرائها بداعى الحاجة العاجلة و الماسة . يتعين البحث و الدراسه وحصر الحالات المثيلة وبواقي التركيبات من المشروعات و اجراء التصويب اللازم بتخفيض تكلفه المشروعات بقيمة تلك الأصناف مقابل تعليتها لحساب المخزون و الإفادة. تم اضافة نحو ١٠٢ مليون جنيه للمخزون قيمة ما تم توريده من قطع غيار للمصنع الجديد (لمده عامين) ، تم تقييمها بصورة اجمالية و تجدر الاشارة الى قيام المورد بسحب جانب من قطع الغيار المشار اليها ، لم يتم اثباتها كمديونية على المورد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين تقييم الأصناف بدقة واثبات كافة المسحوبات طرف المورد من قطع الغيار كمديونيه و مراعاه اجراءات الضبط الداخلي.	جارى تصحيح ذلك من خلال مشروع ERP. جاري رد قطع الغيار المعارة لشركة تكنيمونت خلال فترة تجارب التشغيل طبقا لما تم الإتفاق عليه مع شركة تكنيمونت الإيطالية.

تم تخفيض الحسابات الدائنه للمصالح والهيئات مصلحة الضرائب على القيمه المضافه بمبلغ ٢٢٨٤٤٦٨ جنيها تمثل القيمه المضافه المستقطعه من مستحقات الشركه بمعرفة العميل ادارة المهندسين العسكريين تحت حساب ضريبة القيمه المضافه دون ان تتوافر لدى الشركه المستندات المؤيده لقيام العميل المذكور بتوريد تلك الضرائب المستقطعه لمصلحة الضرائب خاصة وان تلك الضرائب يتم استقطاعها بجزء فقط من قيمة الضريبه الواجبه . يتعين الغاء التسويه السابقه لحين توافر المستندات اللازمه لاجرائها .	تم التخفيض بناءاً علي الخطاب الوارد من قبل إدارة المهندسين العسكريين والذي يفيد بخصم هذه الضريبة من مستحقات شركة كيما ويتم تقديم هذا الخطاب إلى مصلحة الضرائب للتسوية وفى حال عدم قبوله سيتم الرجوع إلى الإدارة المختصة لطلب ما يفيد السداد (مرفق).
لم يتم اثبات مديونيات بنحو ٦٦٧ألف جنيه على كلا من رئيس مجلس الاداره والعضو المنتدب السابق والاسبق للشركه , قيمه مكافات تمثيل المال العام وبدلات حضور وانتقال فى شركه الدلتا للسكر وضرائب وبدلات حضور لجان وذلك بالمخالفه لأحكام القانون رقم ٢٠٣لسنه١٩٩١ وفتاوى مجلس الدوله ذات الصله . يتعين اثبات تلك المديونيات واسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق.	يتم صرف بدلات شركة الدلتا للسكر لممثل شركة كيما بناءا علي خطاب من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية
<u>بالاضافه الى عدم كفاية المخصصات مما اثر على صحة صافى الخسارهفى ضوء مايلى:</u> بلغ رصيد مخصص الضرائب فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٢ مليون جنيه فى حين تبلغ مطالبات مصلحة الضرائب نحو ٧٢٣ مليون جنيه (تصل لنحو ٤٢٠ مليون جنيه اذا ما وافقت المصلحه على تسويه كامل مبلغ الضرائب على القيمه المضافه واجبة الرد عن مشروع كيما ٢ والبالغه نحو ٣٠٣ مليون جنيه) وفقا للنموذج ١٥ فحص الوارد للشركه فى ٢٠٢١/٨/٣٠ ،نحو ٧٠ مليون جنيه قيمة الفروق الضريبيه عن كسب العمل من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٧ ،نحو ٣٤ مليون جنيه مقابل التاخيرالمقرره وفقا لاحكامالماده ١١٠ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ على المبالغ الغير مسدده للمصلحه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠. بلغ مخصص الكهرباء نحو ٩٠ مليون جنيه بنسبة ٣٧ % من المستحق لشركة الكهرباء (شامل الفوائد) البالغ نحو ٢٤٥ مليون جنيه حيث حصلت شركة الكهرباء على حكم ابتدائىفى ٢٧ /٢٠٢١/٤ باستحقاقها لنحو ٢٧٣ مليون جنيه (سددت الشركة منها نحو ٤٨ مليون جنيه)	تم تعيين مستشار ضريبى للشركة وفقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ وذلك للطعن على المطالبات الضريبية التاريخية ، هذا وقد تم إضافة مبلغ ٨٩ مليون جنيه مخصصات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وسوف يتم زيادة المخصص تباعاً طبقاً والظروف المالية للشركة وحتى تتضح نتيجة البت فى الطعون.

والفوائد المستحقه عليها طبقا للحكم بواقع ٤ % سنويا من تاريخ المطالبه فى ٢٠١٩/٤/١٣ والتى تبلغ نحو ٢٠مليون جنيه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ . كما بلغ رصيد مخصص القضايا فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٥ مليون جنيه على حين ان اجمالى قيمة مطالبات الخصوم فيها نحو ٩١ مليون جنيه بنسبة ٢٧ % (فضلا عن عدد ٢٩ دعوي قضائية غير مقدرة القيمه) منها: نحو ٧٢ مليون جنيه خاص بالاعباء الماليه المترتبه على تطبيق الاحكام النهائية الصادره باحقية العاملين بضم العلاوات الخاصه عن الاعوام ٢٠١٦ ،٢٠١٧ ،٢٠١٨ للاجرالاساسى وما يترتب على ذلك من اثار ماليه وقانونيه مع الزام الشركه كذلك بفائدة تاخير بواقع نسبة ٤ %سنويا من قيمة متجمد المبالغ المستحقه حتى تاريخ تلك الاحكام . قيام شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بأسوان باقامة الدعوى رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠ م.ك اسوان للمطالبة بان تؤدى الشركة لها نحو ١٦,٢ مليون جنيه قيمه استقبال الصرف الصناعي من شركة كيما خلال الفترة من٢٠١٠/١٠/٢٤وحتى٢٠١٧/٦/٣٠ والمطالبة بسداد فائدة قدرها ٧ % من تاريخ الاستحقاق و حتى تاريخ السداد الفعلي. و بلغ رصيد المخصص المكون لمقابلة رفع درجة الاستعداد لشحنات النترات (والتي يتم تصديرها تطبيقا للقرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥) نحو ٩,٥ مليون جنيه فى حين بلغت مطالبة هيئة موانى البحر الأحمرنحو١٨,٣٨١ مليون جنيه تعادل نحو ١,١٧ مليون دولار بفارق قدره نحو ٨,٨٨١ مليون جنيه. لم تقم الشركه بمراعاة اضمحلال مديونية العميل شركة الدلتا للاسمده البالغة نحو ٨,٢ مليون جنيه والتى توقفت عن العمل اعتبارا من ٢٠٢٠/١ . يتعين الدراسة و تدعيم المخصصات فى ضوء ما سبق .	قرار رفع درجة الإستعداد لم يتم تفعيله لإعتراض معظم الشركات عليه ولم تأتى للشركة مطالبات عن هذا القرار وعلى الرغم من ذلك قامت الشركة بعمل مخصص بمبلغ ٩,٥ مليون جنيه . يتم مطالبة شركة الدلتا بسداد الرصيد بصفة دائمة وفى حالة تصفية الشركة سيتم عمل الإضمحلال طبقا لنتيجة التصفية.
لم يتم تحميل مصروفات الشركة بما يلى :- نحو ٢٥,٢٧٨ مليون جنية تمثل اجمالى قيمة فوائد التأخير مستحقة لشركة بتروتريد عن التأخر فى سداد مبالغ المسحوبات و فوائد التأخير عن مبالغ المسحوبات غير المسددة حتى٢٠٢١/٦/٣٠ وفقا للمطابقة التى تمت	سيتم عمل التسوية اللازمة فى ضوء إتفاقية جدولة المديونية الموقعة مع شركة بتروتريد بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤.

مع شركة بتروتريد فى ٢٠٢١/٩/١٥ و يتصل بذلك استمرار وجود فروق بنحو ٨.٥١٨ مليون جنية لصالح شركة بتروتريد تتمثل فى قيمة فروق اسعار خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٤/٧/٤ متداولة امام القضاء و مكون عنها مخصص بكامل القيمه دون فوائد التأخير المستحقة عن هذا المبلغ وغير المقيدة بدفاتر كيما و لا تشملها المطابقة .	
نحو ٣.٩٢ مليون جنيه قيمة الزيادة الناتجة عن تقييم كميـــة ٧٦٥٨ طن امونيا انتاج غير تام بالتكلفه بنحو ٤٢٧٨ جنيه للطن وصحتها متوسط سعر البيع (بعد استبعاد مصروف نقل الامونيا) بنحو ٣٧٦٥ جنيه للطن .	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً.
نحو ٤.٦٩١ مليون جنية تمثل قيمة تخفيض المنصرف من الخامات المساعده كيماويات وردتها نيابة عن المقاول تكنومنت مقابل تحميل حساب المقاول بها و صحتها ان يتم تخفيض قيمة المشروع بها ، حيث ان توريدها التزام على المقاول وفقا للمرفق رقم ٣ من عقد المشروع الجديد بعد اصدار شهادة الاستلام الابتدائى للمشروع الصادرة فى ابريل – ٢٠٢١ .	سبق وان تم تحميل القيمة ضمن المنصرف لشركة كيما حيث ان شركة كيما هي التي قامت بشراء هذه الكيماويات لتاخر شركة تكنومنت في توريدها وذلك لاستخدامها في المصنع الجديد الاانه قد تم تعلية القيمةعلي حسابشركة تكنومنت(طبقا للخطاب المرفق)والذي يوضح ان شركة تكنومنت هي التي تتحمل قيمة الكيماويات طبقا للتعاقد .
بنحو ١٢.٦ مليون جنيه تمثل قيمه ضريبة الجدول عن مبيعات تسليم ارض المصنع بنحو ٢٥٢.٨ مليون جنيه.	قامت الشركة باستلام نموذج ١٣ الدال على التصدير من العملاء كما تم إصدار تعليمات بضرورة تحصيل قيمة ضريبة الجدول فى حالة البيع أرض مصنع وتوريدها لمصلحة الضرائب على أن يقوم العميلبتقديم نموذج ١٣ لمصلحة الضرائب لرد الضريبة بمعرفته .
نحو ٦٧٥ الف جنيه مشتقات حديد من المصنع الجديد يتم تخفيض المشروع بها بدل المنصرف .يتعين اجراء التصويب اللازم .	سيتم مراعاة ذلك مستقبلا

الرأى
وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) في٢٠٢١/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة .
وفيما لا يعد تحفظا:

بلغ مجمل الخساره نحو مليون ٧٠ مليون جنيه وصافى الخساره نحو ١,٤٢٤ مليار جنيه وتلاحظ مايلى :- بلغت الخساره المحققه بالقوائم الماليه بالاضافه الى الخسائر المرحله نحو ٢,٨٥٠ مليار جنيه تعادل نحو ٦٣ % من راس مال الشركه فى تاريخ القوائم الماليه وهو ما قد يؤثر على استمرارية الشركه طبقا للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ . تبين زيادة صافى الخساره من ٤٣٥ مليون جنيه عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الى نحو ١٢٦٥ مليون جنيه عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة نحو ٢٩٠ % (بعد استبعاد اثر الضريبه المؤجله). بلغ مجمل الخساره نحو ٧٠ مليون جنيه (بعد استبعاد نحو ٤٧٩ مليون جنيه من تكلفة المبيعات قيمة الاعطال وفاقد الغاز) بنسبة ٥ % من المبيعات البالغه نحو ١٣٩٨ مليون جنيه . بلغت خسارة الشركه نحو ١٤٢٤ مليون جنيه ساهمفى تخفيضها ايرادات عرضيه بنحو ١٨٤ مليون جنيه أرباح فروق العملة بنحو ١٣٨ مليون جنيه وارباح بيع خامات بنحو ٤٦ مليون جنيه . مما يستوجب معه سرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعظيم ربحية الشركة من نشاطها الاساسى والعمل على فتح أسواق جديده بما يحقق العائد المناسب والسيولة اللازمة للشركة بما يتواكب مع تشغيل مشروعها الجديد وتعقد جمعية غير عادية للنظر فى استمراية الشركة .	قبل عملية الإستلام النهائى لمصنع الأمونيا واليوريا حدث عطل لضاغط ثانى أكسيد الكربون وقامت شركة تكنيمونت بإصلاحه على نفقتها وكذا وافقت على مد فترة الضمان لمصنع اليوريا بمدة مماثلة لفترة التوقف ومد ضمانة الضاغط لمدة (١٢ شهر) من تاريخ الإصلاح وإعادة التشغيل كما يجب الأخذ فى الإعتبار أن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ هو العام الأول لتشغيل مصنع الأمونيا واليوريا وقد واجه هذا العام مشكلات متنوعة وهو أمر متعارف عليه فى صناعة الأسمدة خلال العام الأول للتشغيل ، إلا أن العملية الإنتاجية للمصانع استقرت خلال المدة من ٢٠٢١/٥/١ وحتي تاريخه مما ادي ذلك الي زيادة الكميات المصدرة من اليوريا للأسواق الخارجية وتحقيق فائض في الربع الاول وتوافر السيولة لدي الشركة التي تمكنها من سداد التزاماتها تجاه البنوك والموردين.
لم يتم إعداد وإعتماد الموازنة التخطيطية للشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لعدم الحصول على موافقة البنوك المقرضة . تعانى الشركة من فاقد غير طبيعى غير مبرر فى العملية الانتاجيه ، حيث تبين ان ما تحملته الشركة من فاقد خلال فترة التشغيل الكامل للمصنع (مارس – يونية ٢٠٢١) نحو ٦٨ مليون جنيه علما بأنه فى ظل تلك المعدلات و ما وافقتنا به الشركة ان كل طن امونيا يحتاج الى ١٣٠٠ م٣/ غاز لذا تحتاج الشركة الى كمية اضافية بنحو ٣٧,٤ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى عن الكمية المتعاقد معها مع شركه بتروترريد بتكلفة نحو ١١٦ مليون جنيه لتحقيق انتاج المشروع .	لم يتم اعتماد الموزانة من البنوك نظرا لحدوث عطل بضاغط ثانى أكسيد الكربون وتوقف مصنع اليوريا عن الإنتاج وطلبت البنوك ادراج تأثيره علي الموازنه وهو الامر الذي أدي الي قيام البنك الاهلي بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢١ بالافادة بعدم اعتماد الموزانة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الابعد الحصول علي الموافقات الخاصة باعادة الهيكلة للقرض البنكى. استقرار العملية الإنتاجية للمصانع خلال المدة من ٢٠٢١/٥/١ وحتي تاريخه مما أدي ذلك الي تقليل الفاقد من الغاز الطبيعي وزيادة الكميات المنتجة من الامونيا وبالتالي زيادة الكميات المصدرة من اليوريا بالخارج والذي انعكس ذلك في زيادة الربحية وتوافر السيولة لدي

يتعين بحث اسباب ذلك و تلافيها لما له من أثر على اقتصاديات الشركة .	الشركة وجارى تقليل الفاقد الغير طبيعى من الغاز الطبيعى مع مقاول المشروع (شركة تكنيمونت) وذلك عند بدء الصيانة السنوية المتوقع لها خلال شهر يناير ٢٠٢٢ .
تم تعلية حساب المبيعات بنحو ١١٣,١مليون جنيه بالخطأ منها نحو ١٧,٨ مليون جنيه قيمة نقل منتج الامونيا الى العملاء المحليين ، نحو٩٥,٣ مليون جنيه قيمة نقل منتج اليوريا من اسوان الى موانى التصدير وصحتهما حساب خدمات مباعه. تم اضافتة نحو ٣,٨ مليون جنيه لمخزن المخلفات خلال العام المالى تخفيضا للمنصرف وصحتها الايرادات المتنوعه. يتعين اجراء التصويب اللازم .	السعر المعلن الخاص ببيع الأمونيا يكون على أساس تسليم أرض مصنع العميل.وسعر تصدير اليوريا يكون علي اساس تسليم الموانى المصرية. سيتم مراعاة ذلك مستقبلا
<u>هناك بعض الملاحظات التى شابت تنفيذ واستلام المشروع :</u> - قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الاداره السابق بالتوقيع بالاستلام على كافة شهادات الاستلام من مقاول المشروع "تكنومنت " منفردا دون وجود لجان من الفنيين المختصين. -التاخير فى تنفيذ المشروع لمدة عام و اربعة اشهر حيث انه وفقا للعقد فإن موعد التسليم شهادة القبول المبدنى فى ٢٠١٨/١٢/٢٨ الامر الذى تم فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ دون توقيع غرامات تاخير على المقاول ووفقا لشروط التعاقد كان يتعين اعتماد شهادة القبول المبدني خلال شهر من توقيع شهادة التشغيل والتى تم توقيعها فى٢٠١٩/٩/٢٠ إلا انه تم توقيع شهادة القبول المبدني بعدها بنحو٧ شهور . - عدم وضوح الامر فيما يخص التسويه الوديه مع المقاول تكنومونت حيث انه فى ٢٠٢٠/٥/١٣ تم توقيع التسويه من خلال المستشار القانونى بالاحرف الاولى لحين عرضها على لجنة فض المنازعات بمجلس الوزراء وقد تبين مايلى :	تم تشكيل لجنة من الشركة القابضة بالقرارين ١١١/١١٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ لفحص هذه الملحوظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير ٢٠٢٠/٦/٣٠ تم تمديد فترة تنفيذ المشروع ليصبح الإستلام المبدنى بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣٠ بالإضافة إلى مدة (٦ أسابيع) كفترة سماح لا يتم تطبيق غرامة تأخير خلالها على شركة تكنيمونت وذلك بموجب خطاب مديرة المشروع بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٨ ومع ذلك فقد تم الإتفاق فى إتفاقية التسوية الودية الشاملة والمعروضة على لجنة فض منازعات عقود الإستثمار بوزارة العدل ومجلس الوزراء على أن تتنازل شركة كيما عن مطالباتها بغرامات التأخير مقابل قيام شركة تكنيمونت عن التنازل عن الإنذارات المقدمة من جانبها.

الترسية على المقاول تكنومنت لاعمال مشروع نهاية المصنع بنحو ٤ مليار جنيه، على الرغم من انتهاء العقد الاصلى مع تكنومنت فى ٢٠١٨/١٢ وتأخيره فى تنفيذ المشروع الحالى "كيما ٢" لمدة ١٦ شهر، دون طرحه فى مناقصه وبالمخالفه لكافة لوائح الشركه وبالرغم من مشاكل التنفيذ . ورد بالتسويه انه سيتم تنازل تكنومونت عن كافة المطالبات عدا التعويض عن فروق العمله البالـــــغ نحو ٤٦٤ مليون جنيه مقابل تنازل شركة كيما عن انذارتها حيث سبق ان طالب مقاول المشروع الشركة بتعويضات تبلغ نحو ٧٦ مليون دولار منذ ٢٠١٧/١٢ . لم توضح التسويه المذكوره موقف تكنومنت فى سداد المستحق عليها طبقا لنصوص العقد حيث تضمنت تكلفة المشروع تكاليف كان يتعين تحميلها على المقاول وفقا للعقد منها نحو٩٥٨ مليون جنيه- وفقا لثمثل قيمة ما امكن التوصل اليه - قيمة مسحوبات الغاز الطبيعى وكهرباء	لم تقم الشركة بالترسية على شركة تكنيمونت لتنفيذ مشروع نهاية المصنع بالأمر المباشر وإنما ورد هذا البند من ضمن بنود إتفاقية التسوية الودية الشاملة الجارى عرضها على لجنة فض منازعات الإستثمار بوزارة العدل ومجلس الوزراء.
- ورد برد الشركه عن القوائم الماليه فى ٢٠١٩/٦/٣٠ أن المستشار القانونى للشركة قد افاد بأن الشركة لم تقم خلال تنفيذ المشروع بالرد على انذرات المقاول (وقد تحملت الشركه عنها سابقا تعويض بنحو ٦٥ مليون دولار فى ٢٠١٥ و هناك انذار منذ ٢٠١٧/١٢ بنحو ٧٦ مليون دولار لم يتم اتخاذ قرار بشانه حتى تاريخه) مما سيؤدى إلى ضعف موقفها . تضمنت تقاريرنا السابقة التوصية بتحديد المسئولية بشان عدم إدراج الشرط الموجود فى العقد مع المقاول ضمن شروط الاعتماد المستندى (لسداد نسبة الـ ٤٠% الخاصة بوصول التوريدات للموقع) والمتمثل فى إصدار المالك لشهادة تفيد وصول التوريدات سليمة غير تالفة مطابقة للـ (PACKING LIST) حيث جاء برد الشركة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ على القوائم المالية ان ذلك تم بناء على تعليمات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة الأسبق والسيد رئيس مجلس إدارة الشركة السابق دون تحديد أسباب ذلك ، الأمر الذى يرتبط بالأعطال المتعددة منذ ٢٠١٩/٦/٣٠ وعدم ازالة اسباب العطل لبعض المعدات وإستمراره كما ورد برد الشركة على تقريرنا على القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ يتمثل أهمها فى:-	تم تشكيل لجنة من الشركة القابضة بالقرارين رقمى١١٠ & ١١١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ لفحص هذه الملاحظات وقد تم الرد عليها سابقا من جانب الشركة ضمن تقرير ٢٠٢٠/٦/٣٠

كثرة ساعات التوقفات والأعطال منذ تشغيل المصنع فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ حيث بالاضافه انه بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ حدث توقف مفاجيء لضاغط ثانى أكسيد الكربون بمصنع اليوريا نتيجة وجود اهتزازات عالية بهذا الضاغط وقد استمر العطل حتى ٢٠٢١ /٣/٣ وبالتالى ايقاف مصنع اليوريا (المنتج النهائى لمشروع) لاكثر من ٥ شهور ونصف وادى هذا التوقف الى عدم قدرة الشركه على سداد التزاماتها الجاريه حيث بلغت المتأخرات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٢ مليار جنيه سيتم تمويلها من زيادة راس المال. تكرار توقف الغلاية اكثر من مره وعند مخاطبة المقاول افاد بخطابه فى ٢٠١٩/١١/١٨ أفاد بعلم الشركة بأن مورد الغلاية شركة STF تم إفلاسه وأن أى ضمان من قبلها يكون غير منطقياً اى موافقة الشركه على الاستلام على ذلك دون تغييرها من مقاول يمكن الرجوع اليه.	تم الرد على هذا البند من خلال تقرير اللجنة المشكلة من الشركة القابضة بالقرارين رقمى ١١٠ &١١١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨.
تبين عند الاشراف على اعمال الجرد السنوى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ان محطة تعبئة اليوريا للمصنع الجديد المكونة من سته ماكينات لا يعمل منها سوي عدد ٢ ماكينة فى نفس الوقت لحاجة الباقى الى قطع غيار ، كما جاء برد الشركة.	خلال شهر يوليو ٢٠٢١ تم تشغيل عدد (٢) ماكينة ارقام (٢-٤) بالإضافة الي الماكينات العاملة أرقام (٦/١)
يتضمن التعاقد مع المورد توفير توربينة انتاج كهرباء معدل ٢٧ ميجا وات فى الساعه منها نحو ١٠ ميجا وات للمصنع القديم ، وتبين انه تم استلام التوربينه فى ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المتفرغ لشئون الاداره (السابق) منفردا على اساس انتاج ١٧ ميجا وات فى الساعه ، فضلا عن توقفها منذ بدء تشغيل المشروع حتى ٢٠٢٠/٩/١٤ بنحو ٨٣٣ ساعه تمثل نحو ٢٢,٦ % من الساعات المتاحه لتشغيلها الامر الذى حمل الشركة نحو ١٦مليون جنيه قيمة الكهرباء التى تم توفيرها من شبكة الكهرباء،يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق و الافادة .	تم الرد على هذا البند من خلال تقرير اللجنة المشكلة من الشركة القابضة بالقرارين رقمى ١١٠ &١١١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨.
تبين عدم احكام الرقابة على المباع للجمعيات الزراعية فى ضوء ما تبين من وجود خلاف فى الكميات المسلمه لبعضها بالزيادة عن الواجب تسليمه لها .يتعين احكام الرقابة علي المنصرف للجمعيات .	تم مراعاة ذلك.
قامت الشركه ببيع كمية ٨٥٠ طن فيروسيلكون للعميل مكتب فاست للملاحه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بقيمه نحو ١٨ مليون جنيه دون خصم ضريبة القيمه المضافه ايضا بنحو ٢,٤مليون جنيه على اساس ان شركة فاست ستقوم بتقديم نموذج ١٣ ج تصدير للاعفاء من ضريبة القيمه المضافه على الرغم انه تم تشكيل لجنه من قبل الشركه	تم البيع لشركة فاست بفواتير غير شاملة ضريبة القيمة المضافة مقابل تقديم نموذج ١٣ وبناء غلي فتوي من إدارة البحوث الضريبية (مرفق صورة)مع احتجاز قيمة الضريبة من حساب العميل حتي يتم تقديم نموذج ١٣ ويتم حالياً إحتجاز قيمة الضريبة طبقاً لفتوى البحوث

القابضه لهذا الغرض وانتهت الى ان القانون حدد دور كيما كوسيط فى تحصيل الضريبه من شركة فاست وتوريدها لمصلحة الضرائب فقط وان كيما يجب ان تتوقف عن قيامها بدور مصلحة الجمارك و تخطر فاست بالتقدم لمصلحة الضرائب بالمستندات الداله على التصدير لاسترداد الضريبه وان هناك مديونيه على شركة فاست بنحو ٨ مليون جنيه يجب تسويتها الامر الذى لم يتم . يتعين تحقيق الاسباب في هذا الشأن ذلك مع اتخاذ الاجراءات اللازمه لتصويب ذلك الوضع .	الضريبية لحين تقديم نموذج ١٣.
تبين وجود ارصدة لبعض الأصناف المتوقفة وبطيئة الحركة و الراكدة بنحو ٨,٣٢٠ مليون جنيه ، لم يتم الصرف منها منذ أكثر من عشر سنوات ، بعضها يمثل قطع غيار و خامات لأصول متوقفة ، و مواد تعبئة لمنتجات الشركة و خامات لاقسام متوقفه . يتعين دراسة تلك الاصناف والحالات المشابهة واتخاذ ما يلزم بشأنها حفاظا على اصول الشركة	على الرغم من ضرورة وجود أرصدة إستراتيجية لبعض بنود المخازن إلا أنه تم تشكيل لجان فنية متخصصة لحصر الاصناف المتوقفة وبطيئة الحركة وبيان مدي الاحتياج اليها من عدمه أوالتصرف فيها بالبيع ، وسينتهى هذا الأمر مع بدء تفعيل نظام .ERP
ضعف الرقابه الداخليه على بعض الجوانب فى الشركة كالتالى : عدم وجود دوره مستنديه تنظم مدخلات ومخرجات انتاج مصنع كيما ٢ من امونيا ويوريا حيث تعتمد الشركه على بيان شهرى من الساده الفنيين المسئولين عن انتاج المصنع الجديد لاثبات كميات الامونيا واليوريا دون وجود اذون اضافه لمخزن الانتاج واذون صرف من تلك المخازن تؤيد فواتير المبيعات وهو ما يعد قصورا فى الرقابة على الانتاج والمخزون والمبيعات. ويرتبط بذلك :- بلغ انتاج اليوريا الزراعى (مطابق للمواصفات) منذ بدء التشغيل وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٢٠ الف طن وفقا للثابت بتقارير الانتاج وكذا بتقرير الانتاج الصادر من المقاول الايطالى تكنومنت ،الا ان الشركه وافتنا بخطاب فى ٢٠٢٠/٩/١٠ بانها انتجت كمية ٣٥٠٠ طن يوريا صناعى (غير مطابق للمواصفات) وخلال الفتره من ٢٠٢١/٣ حتى ٢٠٢١/٦ نحو ٦٥٠٠ طن سماد صناعى وتم بيعها على هذا الاساس بفارق سعرى فى المبيعات بالاقل بنحو ٢,٦١ مليون جنيه .	لم تكن هناك إدارة خاصة بالرقابة الداخلية فى الهيكل التنظيمى القديم للشركة إلا أنه تم إستحداث هذه الإدارة بالهيكل التنظيمى الجديد المعتمد وتم تنفيذ الدورة المستندية بداية من شهر أكتوبر الجاري بخصوص موضوع اليوريا الصناعى فإن شركة تكنيمونت تحدد الكمية الإجمالية المنتجة لليوريا أما الشركة " كيما " فتعيد تصنيفها طبقاً والتقارير المعملية وهو أمر وارد فى مثل هذه الصناعة أنه عند بداية كل تشغيل يكون إنتاج اليوريا مرتفع فى نسبة البيروت لفترة محدودة ولحين إستقرار التشغيل.

الامونيا المحوله للمصنع القديم والمباعه من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٥ الف طن منها (نحو٢٣ الف طن تم بيعها) بنسبة ٦٤ % من المفترض تحويلها حيث كان يجب تحويل نحو ٥٤ الف طن عن نفس الفتره (وفقا لعقد المشروع) وهو ما يؤثر على اقتصاديات المشروع انتاجا وبيعا .	نتيجة عدم قدرة المصنع القديم على سحب كميات الأمونيا المخصصة ، لذا سوف يتم البدء فى تنفيذ مصنع جديد لإنتاج حامض النيتريك ونترات الأمونيوم.
عدم امكانية استخدام بعض التقارير لاعداد قيود الوارد والمنصرف الشهري نظرا لقيام الشركة بأثبات ارصدة بعض الخامات وحركة الوارد والمنصرف منها والتقييم المالى خارج برنامج الحاسب الألى. جميع نماذج المخازن ليس لها مسلسل رقمى مطبوع حيث يتم ترقيمها يدوياً مما يصعب معة التحقق من اجراءات القطع واهداف الدقة والاكتمال فى الرقابة على المخزون. لا يوجد بنظام الحاسب الالى لحسابات المخازن سوى مستخدم عام واحد يستخدم من قبل قطاع التكاليف ولهم كل الصلاحيات من تسجيل الاصناف وحركاتها وما يمثله ذلك من ضعف لإجراءات الضبط الداخلى وعدم اماكنية تحديد المسئولية عند حدوث اى اخطاء. فضلا عن اكتفاء الشركة بقيد حركة حسابات البنوك على كشوف برنامج الاكسيل دون قيدها بسجلات ودفاتر محاسبية كالمتبع بالدورة المستندية الحالية بالشركة لكافة حساباتها حتى الان وما يمثله ذلك من ضعف للإجراءات الرقابة الداخلية. يتعين تلافى اوجه القصور المشار اليها .	جاري تطبيق نظام ERPبالشركة والذي يحكم اوجه الرقابة علي الدورة المستندية للمخازن جاري تطبيق نظام ERPبالشركة والذي يحكم اوجه الرقابة الداخلية
تضمنت الارصدة المدينه الاخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٠,٢٢٠ مليون جنيه ارصدة مدينه طرف شركة تكنومنت تتمثل فىقيمة ما قامت الشركة بسداده عن استهلاكات المقاول من الكهرباء والمياه بمعسكر أرض الدواجن وأرض المشروع و التى لم يتم تحصيل أياً منها منذ سنوات علماً بان المقاول ملزم بسداها للشركة وفقا لعقد المشروع و كذا قيمة مسحوباته من الكهرباء من محولات شركة كيما و اتصالا بما سبق تبين عدم تحميل المقاول بقيمه استهلاكاته من المياه المنتجة بواسطة شركة كيما منذبدءالعمل (والتى لم يتم تقديرها مالياً بعد) كما لم نواف بما يفيد مطالبه الشركة بتلك المبالغ و موقف المورد منها ، حيث اكتفت الشركة بمطالبة تكنومنت فى ٢٠٢٠/٧/٨ بنحو ٦,٢٤٨ مليون جنيه قيمة ما تم سداده من قبل كيما عن استهلاكات المياه و الكهرباء بمعرفة مقاول	سوف يتم تحصيل قيمة إستهلاك الكهرباء والمياه الخاص بمعسكر العمالة عن طريق خصمها من المستحقات الخاصة بعقد التشغيل والصيانة. أما باقى مبالغ إستهلاكات المرافق فتقع على عاتق المالك (شركة كيما) طبقاً وبنود العقد المبرم مع شركة تكنيمونت.

المشروع . يتعين البحث والدراسة و العمل على تحصيل تلك المديونيات وموافاتنا بحصر شامل لكافة استهلاكات المقاول و تحميل ومطالبة المقاول بها اواجراء ما يلزم من تسويات.	
مازال حساب الارصدة المدينه الاخرى يتضمن مديونية بمبلغ ٢٣٤ ألف جنيه متحفظ عليه لدي محكمة المنشية تمثل المبالغ التى اعيدت بعد سرقتها من مكتب الاسكندرية ومازالت متحفظ عليها .يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة استلام ذلك المبلغ من المحكمة .	جاري المتابعة مع المحكمة.
قامت الشركة ودون الحصول على موافقة مصلحة الضرائب على القيمة المضافة بإدراج نحو ١٥,٠٧٩ مليون جنيه ضمن ض.ق.م-عن المدخلات بوصفها ضريبة واجبة الخصم باقرار شهر يونيو ٢٠٢١ المقدم للمصلحة ، على حين ان تلك الضريبة تعد ضريبة واجبة الرد نظرا لانها عن الالات والمعدات عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥ دون ان يتم تاثير دفاتر الشركة بالمبلغ المذكور حيث لازال رصيدها بالحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات .يتعين الالتزام باحكام القوانين المشار اليه .	تم ارسال خطاب لمركز كبار الممولين للإفادة وجارى متابعة الرد(مرفق).
تلاحظ وجود نحو ٨,٣٣ مليون جنية تمثل فروق اسعار لصالح شركة كيما نتيجة اختلاف سعر التقيم تخص الفواتير الواردة للشركة من شركة بتروتريد بقيمة استهلاكات الشركة من الغاز الطبيعى خلال الفترة من٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ و المسعر بـ ٤,٥ دولار / لكل مليون وحدة حراريه حيث تم فيها تثبيت سعر صرف الدولار عند ١٧,٠٧١٨ جنيه بالمخالفة لنص المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنه ٢٠٠٤ حيث تبين ان السعر الرسمى لصرف الدولار وفقا للبنك المركزى المصرى يتراوح بين ١٦,٦٧ جنيه / دولار و ١٦,٣٣ جنيه/ دولار .يتعين حصر تلك الفروق عن الفترة الحاليه و الفترات السابقة و اتخاذ ما يلزم نحو تحصيلها و مطالبه شركة بتروتريد بها .	تم ارسال خطاب بالفروق لشركة بتروتريد وتم الرد علينا بكيفية إحتساب سعر الصرف طبقاً لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٥٨) المنعقدة برئاسة السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ (مرفق)
مازال حساب دائنو التوزيعات يتضمن نحو ٤,٢٥٠ مليون جنيه قيمة باقى حصص العاملين عن سنوات سابقة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٨٠ وكذا ٤,٣٦٤ مليون جنيه قيمة ١٥% خدمات مركزية محسوبة من سنوات سابقة و ٦٤٨ الف جنية تحت مسمى حصة عاملين ١٠ % نقدا وفى ظل قوانين تم تجاوزها بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. يتعين سرعة دراسة موقف هذه الأرصدة وعرضها على الجهات المختصة واتخاذ اللازم بشأنها فى ضوء ما تسفر	جارى بحث كيفية الإستفادة وإستخدام هذه المبالغ التاريخية.

عنه نتائج الدراسة وفى ضوء القوانين المنظمة لذلك .	
مازلت الأرصدة الدائنة الأخرى تتضمن أرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٧٤٣ الف جنيه (٥٩٥.٢ ألف جنية قيمة كوبونات اسهم مردودة من شركة مصر للمقاصة تقادم خمسى ، ١١٨ الف جنيه ارصدة موردين متوقفة ، ٢٩.٨ الف جنية رسوم جمركية) ،يتعين بحث موقف تلك المبالغ وتحديد الموقف القانونى لها مع مراعاة أحكام المادة ١٤٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .	جاري بحث هذه المبالغ واجراء مايلزم
لحظ تكرار مطالبة صندوق دعم الصادرات للشركة أخرها في ٢٠١٩/٩/٩ بسداد مبلغ نحو ٤.٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونية علي قيمة المساندة التي قام الصندوق بصرفها للشركة بالخطأ عن الشحنات التصديرية من نترات الأمونيا . يتعين سرعة حل الخلاف مع صندوق دعم الصادرات وموافاتنا بالموقف القانوني للشركة في هذا الشأن.	تم إصدار قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن فرض رسم صادر على الأسمدة الأزوتيةوإعتبار نترات الأمونيوم ٣٤.٨% نتروجين "مفرقعات" من الأسمدة الأزوتية وحين تم تطبيق مصلحةالجمارك لقرار وزارة التجارة والصناعة بشهر مايو ٢٠١٧ فقد تم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بضرورةإستثناء نترات الأمونيوم من القرار لعدم حاجة وزارة الزراعة لها وعلية قد تم صدور قرار وزارة التجارة والصناعة ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ باعفاء نترات الأمونيوم بنسبة ٣٤.٢% فيما أكثر من رسم الصادر. قامت الشركة بمخاطبة وزارة التجارة والصناعة عن طريق كل من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ووزارة قطاع الأعمال العام بما يفيد بعدم أحقية صندوق دعم الصادرات فى المبالغ التى طالب بها الشركة " كيما " سلفاً.
تضمنت الارصدة الدائنة المتنوعة نحو ٧١٩٦١٦ جنية يعادل نحو ٤٥٨٩٧ دولار امريكى تبين انها تمثل قيمة تحويل تم ايداعه بحساب شركه كيما بالبنك العربىالافريقى دولار منذ ديسمبر ٢٠٢٠و لم تقم الشركة بتسويتها حتى تاريخه،يتعين بحث تلك المبالغ و اجراء ما يلزم من تسويات و الافادة .	تم ارسال خطاب للبنك العربي الافريقي الدولى بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ بصفته البنك المفتوح طرفه حساب الإيرادات وجاري المتابعة معه لمعرفة أصل هذا المبلغ.
تلاحظ وجود بعض الملاحظات على قوائم التكاليف فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وذلك كالاتى :- يتم انتاج الامونيا بالمصنع الجديد بتكلفة نحو ٤١٧٢ جنيه للطن الا ان قوائم التكاليف لمنتج اليوريا (الامونيا مكون رئيسى لليوريا) تتضمن تكلفة الطن من الامونيا بنحو ٣٨٨٨ جنيه . زيادة تكلفة الامونيا فى قوائم التكاليف المختلفه لمنتجات المصنع القديم (نترات – سماد سائل – سماد) نتيجة تحميلها بتكاليف كان يتعين الاعتراف بها كمصروفات وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصـــــــرى رقم ٢	تم مراعاة ذلك .

المخزون وذلك عن تكلفة الامونيا المحملة على قائمة تكاليف اليوريا فى المصنع الجديد، الامر الذى ادى الى ان الشركه حققت خساره صناعيه بنحو ١١٩,٣ مليون جنيه لمنتجات المصنع القديم . تضمنت تكلفة انتاج وشراء الوحدات المباعة نحو ٢٥٠ الف جنيه تكلفة منتجى الفيروسيلكون وغبار السليكا رغم عدم وجود انتاج لاسمنهما . يتم توزيع نصيب التكلفه الادارية والتسويقيه الغير مباشره من مراكز الخدمات على المصروفات المختلفه بنسب موضوعه منذ سنوات بعيده دون توزيعها على اسس سليمه بما يتناسب مع كل حساب . الأمر الذي نرى معه إعادة النظر فى نظام التكاليف المطبق .	
مازالت الادارة عند رأيها بضرورة تحديد المسئولية واحالة الموضوعات التاليه لجهات التحقيق المختصة : تحمل الشركة لنحو ٢,٤٦٤ مليون دولار تعادل ٣٨,٦٩ مليون جنيه قيمة الزيادة في نولون شحنة اليوريا لمقاول النقل شركة سيسكوترانس بواقع ١٠ دولار للطن عن الكميات المصدرة خلال الفترة التعاقد المؤرخ في ٢٠٢٠/١/٦ وملحق العقد المؤرخ في ٢٠٢١/٣/٢٣ خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه ويصل الي ٤٩ مليون جنيه حسب اسعار البيع المثيلة (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميدفيرت مصر – نحو ٢٧ مليون جنيه وتصل لنحو ٤٣ مليون جنيه لصالح العميل بولي سيرف) تمثل الفرق بين اسعار البيع تسليم ارض المصنع للعملية المشار اليها والسعر العالمي الذي كان يجب البيع به ، فضلا عن قيام العضو المنتدب السابق للادارة بالبيع منفردا ورفضه تحميل العميلميدفيرت بغرامة نحو ٣٥٦,٧ الف دولار تعادل نحو ٥,٧٨ مليون جنيه نتيجة تأخره في استلام الكمية في المواعيد المتفق عليها. تحمل الشركة لنحو ٣٢,٣ مليون جنيه تمثل الفرق بين قيمة مطالبة مصلحة الجمارك بالرسوم الجمركية بنحو ٣٤ مليون جنيه علي التراخيص والرسومات الهندسية لمشروع كيما (٢) والتي لم تقم الشركة بالاقرار عنها مما ادي لعدم استفادة الشركة من تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية والتي كانت ستتحمل الشركة عنها فقط رسوم جمركية بنحو ١,٧ مليون جنيه.	فيما يخص مطالبة مصلحة الجمارك بفروق الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عن التراخيص والرسومات الهندسية ، فقد قامت الشركة " كيما " بإحالة الموضوع برمته إلى لجنة فض المنازعات الحكومية بوزارة العدل لبحث الأمر والبت فيه بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢.

تحمل الشركة ٤٧٥ الف جنيه قيمة ما تم سداده للمستشار الجمركي للشركة بشأن انهاء الخلاف مع مصلحة الجمارك عن مصنع كيما (٢) بالمخالفة لشروط التعاقد بان يتم السداد بعد نهو الخلاف وحتي تاريخه لم يتم ذلك حيث قامت الشركة بسداد نحو ٢٨.٦ مليون جنيه تحت حساب المطالبة البالغة نحو ٩٦ مليون جنيه ويتصل بذلك تقديم سيادته بطلب للشركة في ٢٠٢١/٩/١٨ لاعادة صرف المبلغ المشار اليه بداعي انه قام برده للعضو المنتدب للشئون المالية السابق في ٢٠٢٠/٤/٢٦ وقد افادت الشركة بردها بتحويل الموضوع للنيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية في ٢٠٢١/٩/٢٧.	فيما يخص المبالغ التي تم صرفها للسيد /جاد عساف فقد قامت الشركة " كيما" بتحويل الموضوع برمته للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١ (مرفق صورة تحويل الشركة الموضوع للنيابة)
خسارة الشركة لنحو ٢٨ مليون جنيه عن بيع كمية ١١.٥ طن من مادة البلاديوم خلال شهري مايو ويونيو ٢٠١٩ تتمثل في الفرق بين سعر البيع بنحو ٢ مليون جنيه علي حين ان صحته طبقا لاسعار البورصة في ذلك الحين بنحو ٣٠ مليون جنيه وقد اكتفت الشركة بتوقيع جزاء اداري فقط علي بعض المتسببين وقد افادت الشركة (بناءاً علي ملاحظتنا) بانه جاري موافاة ادارة المخالفات المالية بالجهاز بالموضوع وهو ما لم يتم بعد.	تم التحقيق مع المختصين بهذا الشأن طرف الشؤن القانونية وتم اتخاذ اللازم.
اعتياد الشركة علي اضافة كميات غير حقيقية للمخزون خلال العام والاعوام السابقة (وفق الثابت بتقارينا السابقة) حيث تم اضافة كمية ١٠٠٠ طن يوريا بتكلفة نحو ٣.٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ اثناء توقف المصنع (من ٢٠٢٠/٩/١٤ وحتي ٢٠٢١/٣/٣) دون بيان حالتها الفنية بناء علي مذكرة من السيد / رئيس قطاعات الاسمدة بالشركة علي الرغم من ان الاضافات والصرف تتم وفقا لقراءات الشاشات الخاصة بنظام التحكم DCS دون تدخل من العنصر البشري ، ويتصل بذلك قيام الشركة باثباتكميات وهمية من السماد العوارية اخرها في ٢٠١٩/٦/٣٠ بكمية ٧٥٠٠ طن قامت احدي الشركات المتخصصة SGS في ٢٠١٩/٨/٦ باثبات وجود عجز بنحو ٢١ الف طن بتكلفة نحو ٨١ مليون جنيه قامت الشركة بتسويته في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقد ترتب علي ذلك صرف حوافز اداء ومكافأتللقائمين علي الانتاج بالشركة دون وجه حق.	نظراً لوجود خلل فى ميزان إنتاج اليوريا مما نتج عنه وجود فروق فى الكميات الموجودة بالمخزن بلغت ١٠٠٠ طن ، فقد تم عمل معايرة للميزان وإصلاح الخلل بالميزان كما تم تشكيل لجنة من القطاعات المختصة لبحث هذا الأمر. وقد تم عمل دورة مستندية لمخزن اليوريا بدءاً من أول شهر أكتوبر ٢٠٢١ لإحكام الرقابة بعمل إذون إضافة للمنتج وإذون صرف للمبيعات.

تحمل الشركة لنحو ١٨ مليون جنيه قيمة رسوم وثيقة تأمين مؤقتة (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ و لمدة عام من ٢٦ / ٤/ ٢٠٢٠ بنحو ١١,٦ مليار جنيه الا انه تبين انها لم تشتمل على تغطية مخاطر فقد الارباح و الخسائر الناتجة او الاضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلى او الجزئى لعمل المصنع و هى المخاطر التى واجهتها الشركة لاحقا و تحملت خسائر بنحو ١,٠٧٦ مليار جنيه تمثل ايرادات لم تتحقق (خسائر غير نقدية) كان من المتوقع ان يتحقق عنها مجمل ربح بنحو ٥٩٣ مليون جنيه ، حيث ورد بمحضر الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ عدم امكانية التامين على مخاطر فقد الايراد ، الا ان الشركة قامت باصدار وثيقة جديدة لمدة عام بداء من ٢٦ / ٦ / ٢٠٢١ تحملت تغطيه اخطار فقد الايراد الناتج عن توقف كلى او جزئى للنشاط باجمالى مبلغ تامين قدرة مليار جنية برسوم نحو ١,٧ مليون جنيه فقط.	تم عمل وثيقة تامين متكاملة طرف شركة مصر للتامين تغطي كافة الاخطار والاضرار المادية وفقد الايراد لمدة عام من ٢٠٢١/٦/٢٦ وحتي ٢٠٢٢/٦/٢٦ وتم الحصول علي السجل الصناعى المؤقت للمصانع حتي ٢٠٢٢/٢/٣.
لازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحمل الشركة نحو ٣٧ مليـــون دولار ضمن مبلغ التعويضات المقرره السابقه (البالغ نحو ٦٥ مليون دولار) نتيجة عدم تفعيل الاتفاق الذى تم مع مقاول المشروع شركة تكنومونت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٥ والذى تم التوصل فيه الى تنازله عن الانذارات مقابل قيام الشركة بسداد الدفعه المقدمه ومبلغ ٢٠,٣ مليون دولار مباشرة بعد تاريخ البدء يمثل مستحقات أصحاب الرخص وقد قامت الشركة بسداده فى يناير ٢٠١٥ و قد ورد برد الشركة عن فحص القوائم المالية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ انه نظراً لتأخر البنوك الممولة فى إصدار الإعتمادات المستندية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما إضطر إدارة الشركة إلى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيزمما كان يستوجب على الشركه مشاركة البنوك فى تحمل تلك القيمة الأمر الذى لم يحدث .يتعين تحقيق الامر.	انعقدت الجمعية العامة لمناقشة القوائم المالية للشركة " كيما " عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٤ واعتمدت القوائم المالية بما تضمنتة من تلك المعالجة المحاسبية للتعويضات والمصروفات الاخري ، كما تم إعتماد المبلغ من قبل كل من الجمعية العامة غير العادية لشركة كيما بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ والجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية برناسة / وزير الإستثمار الأسبق بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ .
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى تمسك الشركة حسابات ماليه منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وطبقا للأصول المرعية كالمتبع في السنوات السابقة.	تسجيلية

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفق مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل لتلك البيانات بالدفاتر. نوصي باستكمال جهود الشركة المبذولة نحو الالتزام بمتطلبات القوانين والقرارات الصادرة لحماية البيئة والقوانين ذات الصلة ,وخاصة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥بإصدار اللائحة التنفيذية لذات القانون وكذا قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ .	